والظ في الموضعين ان تقال معنى ابتدا كما في الشرح حيث قال فوقف كله اما موضع اسم هو المبتدا وفعل هو الشرط وبضمت معناها وكله حس فيستعمل استعمال ما كما استعملها انس هنا قوله لزمها الفا فلا يجوز حذفها الا في ضرورة الشعر نحو اما العسل فانا لا اذوقه اوضع قول لدل عليه محكيه كقوله فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم اى فيقال لهم اكفرتم وانما كان لزومها لما مكلبا وان كان للشرط اكثر تا لدل على بصمها معنى الابهام الشرط محلا والشرط الصريح فانه لا يحتاج الى دليل وهذا اللزوم الكلي في اما يحقق وعسها على ان في الشرط ما ذكره ولا يسلزم ترتبها على الاصل قوله ولصوق الاسم واجاب في حواشي الكشاف عن جعلها على الحرف في قوله تعالى فاما ان كان من المقربين بان المبتدا محذوف اى اما المتوفى وعند الرضي ان اللازم اقامة جزء من الجزا مقام الشرط سواء كان اسما نحو اما زيد فقائم او غيره كالايه الكريمة قوله اقامة اقامته وانما قلنا منقول لاجله لمعنى الكلام اى الزمو ها الفا ولصوق الاسم عند من شرط اتحاد فاعل الفعل والمنقول لاجله واما من لا يشترط كما هو المحكي عند الرضي فلا حاجه الى تكلف واقامه وانما يحتمل ان يكون كل منهما معللا لكل من لزوم الفا ولصوق الاسم او لمجموعها او احدهما لا جدهما والاحق للاحق على طريف اللف والنشر مرتبا او مشوشا قوله في الجمله اى من بعض الوجوه يحتمل ان يكون بعد الاباحه فقط وان يكون للاقامه والاتيان معا وهو الاولى وح يسري ان سر حصول كل من الاقامه والاتيان من وجه وعدم حصوله من وجه بالنسبه الى الكل من لزوم الفاء ولصوق الاسم اما ان حصول الاقامه في الفا فهو في هذا الموضع ظاهر على مقتضى ما سبق من ان معدن تمه الشرط فقد قامت العامل مقام الشرط وهو صدر جمع اجزا الجزاء واما في غير هذا الموضع نحو اما زيد فقايم فبان يقال الفا وان وقعت في خلال الجزا لكن هذا الوقوع عارض لمانع من كون الفا على ما هو الاصل ان يكون عليه من الوقوع في صدر الجزا وهو كذلك هو توالي حرفي الشرط والجزا فالفا واقعه في الصدر نظرا لاصل وتقديرا فيصح القول بانها مقام الشرط

واما ان عدم حصولها فبان يقال ان تمام الشرط قبل ما هو من متعلقاته وقيل جمع اجزا الجزا وانها لم يقع هنا الا بعد ما هو من متعلقات الشرط اعني لوط عليه السلام بعد واما ان حصول الاقامه في لصوق الاسم فلان لصوق الاسم بامما في حكم لصوق الاشبه بها لان لصوق الاسم الموصوف في حكم لصوق الصفه فكان الاشبه التي هي اللازم قامت مقام الملزوم وهو المبتدا واما ان عدم حصولها فيه فلان اللازم للمبتدا انما هو الاشبه وانها لم تقم مقامه وانما العام مقامه اما وهو حرف واما بيان انما حصول الاثر في الفاء فهو ظاهر لان الفا اثر لما الشرط واما ان عدم حصوله فيها فقد وجه بان لازم الشرط انما هو الفا الداخله على الجزا الواقعه في خلال اجزائه وفيه نظر فانها في هذا الموضع على ما عرفت من ان معدن تمه الشرط داخله على الجزا المتخلله بين اجزايه واما ان حصول الاتيان في لصوق فلازم من ان لصوق الاسم بما في حكم لصوق الاشبه بها فالاشبه الاصقه بالعام مقام المبتدا اربع من المبتدا المحذوف واما ان عدم حصوله فيه فظا لان اثر المبتدا انما هو الاشبه وانها لم يتعلق بالذي في لصوق الاسم هذا وما في اكثر هذه الوجوه من الكلف عفى عن السان وقد يقال في توجيه المقام ان المراد بالاقامه غير ما سلف من وقوع اللازم في موقع الملزوم بل جعل وجود اللازم كوجود الملزوم في الجمله وح فالمقسط وفيه انه لم يتم التعريف بالنسبه الى لصوق الاسم اذ حصل وجود اللازم كوجود الملزوم لا بعض الوجود الاشبه التي هي اللازم واما اللصوق فلا فتامل واما بيان انها اثر في الجمله فهو ان اثر المبتدا وعلامته كثير من الاشبه والخبر والجمل بينها ولصوق الاسم كوجود الاثر في الجمله وكذا علامات الشرط متعدده من جمله الشرط والفا لجزا فلزوم العامل بها في الجمله كذا قيل ولا بعد ان يقال في توجيه المقام ان قوله في الجمله ليس بمعنى من بعض الوجوه بل المراد في جمله الكلام بان ذكر ان اطلق الجمله لما كان مثلا لهي كمن شتى فزيد قائم واسرع منها هي ويكون فصد ان

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)